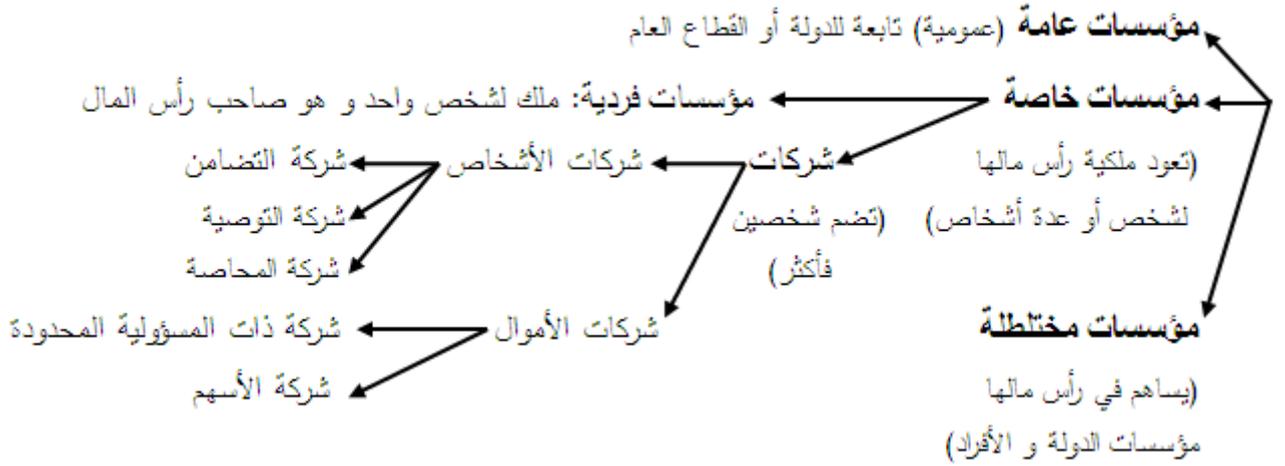


تعدّ المؤسسة الخلية الأساسية في الحياة الاقتصادية، غير أن المؤسسات ليست كلها من نفس النوع أو الحجم أو الشكل القانوني، لهذا السبب من الضروري تصنيف المؤسسات وفق معايير متعددة، تساعد على فهم طبيعتها ووظيفتها ودورها في الاقتصاد، فيما يلي نعرض أهم أنواع تصنيف المؤسسة استنادًا إلى مجموعة من المعايير.

أولاً: التصنيف حسب المعيار القانوني



يرتبط هذا التصنيف بالإطار القانوني الذي تنشأ فيه المؤسسة، ويحدد طبيعة ملكيتها وشكلها القانوني وحقوقها وواجباتها. وعليه تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

1. المؤسسات الخاصة :

المؤسسات الخاصة هي كل وحدة اقتصادية يتم إنشاؤها وامتلاكها من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين (أفراد، شركات، جمعيات...)، وتهدف أساسًا إلى تحقيق الربح من خلال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، دون أن تكون مملوكة أو مدارة مباشرة من طرف الدولة.

الخصائص الأساسية:

- ✓ الملكية خاصة: يمتلكها فرد، مجموعة شركاء، أو مساهمين.
- ✓ الهدف ربحي: تسعى إلى تحقيق الأرباح وتنمية رأس المال.
- ✓ التمويل من مصادر خاصة: سواء من رأس مال المالكين أو من البنوك.
- ✓ الحرية في اتخاذ القرار: الإدارة تتم بشكل مستقل عن الحكومة.
- ✓ تخضع للقانون التجاري: وتعمل وفق آليات السوق والمنافسة.

1.1 المؤسسات الفردية: المؤسسة الفردية هي وحدة اقتصادية يمتلكها شخص واحد فقط (طبيعي)، يقوم بتمويلها، إدارتها، وتحمل كامل المسؤولية عنها، ويهدف من خلالها إلى تحقيق الربح من خلال ممارسة نشاط تجاري، صناعي، زراعي أو خدمي.

من خصائصها نجد:

- ✓ الملكية الفردية: يملكها شخص واحد فقط.
- ✓ المسؤولية الكاملة: يكون المالك مسؤولاً مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع ديون والتزامات المؤسسة.
- ✓ بساطة التأسيس: لا تحتاج إلى عقد شراكة أو إجراءات قانونية معقدة.
- ✓ التحكم الكامل: يتخذ صاحبها القرارات الإدارية والمالية بشكل منفرد.
- ✓ الربح والخسارة تعود مباشرة للمالك دون تقسيم.
- ✓ ليست لها شخصية قانونية مستقلة عن صاحبها (في معظم التشريعات)

1.2 الشركات : (الشركة) هي اتفاق بين شخصين أو أكثر يلتزمون بموجبه بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل بهدف تحقيق الربح وتقاسمه بينهم، وتتمتع غالباً بشخصية قانونية مستقلة عن شركائها و من أنواعها نجد :

1.2.1 شركات الأشخاص:

شركات الأشخاص هي نوع من الشركات تقوم أساساً على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء بحيث تكون شخصية الشريك (وليس فقط الحصة المالية) ذات أهمية جوهرية في تكوين الشركة واستمرارها.

أنواع شركات الأشخاص:

1.2.1.1 شركة التضامن هي شركة تتكوّن من شريكين أو أكثر، يكونون متضامنين مسؤولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية وغير محدودة، ويتولّون إدارة الشركة بأنفسهم في هذا النوع من الشركات نجد أن :

- جميع الشركاء متضامنون في المسؤولية والإدارة.
- الاسم التجاري غالباً يتضمّن أسماء الشركاء.

1.2.1.2 شركة التوصية : هي شركة تنقسم إلى نوعين من الشركاء :

- ✓ شركاء متضامنون : يشاركون في الإدارة ويتحملون المسؤولية الكاملة.
- ✓ شركاء موصون : يساهمون بالمال فقط ولا يتدخلون في الإدارة.

من خصائص شركة التوصية نجد:

- ✓ وجود نوعين من الشركاء .
- ✓ الشريك الموصي لا يظهر في اسم الشركة ولا يُسمح له بالإدارة.
- ✓ الشريك المتضامن مسؤول مسؤولية كاملة عن التزامات الشركة.
- ✓ تصلح لمزج رأس المال بالخبرة الإدارية.

1.2.1.3 شركة محاصة : هي شركة غير معلنة وغير مسجلة تنشأ بموجب اتفاق خاص بين الشركاء

لممارسة نشاط معين دون أن تظهر الشركة كشخص معنوي مستقل أمام الغير، من خصائصها نجد أنها:

- ✓ لا تخضع للشهر أو التسجيل.
- ✓ لا تتمتع بشخصية معنوية.
- ✓ ليس لها اسم تجاري أو مقر رسمي.
- ✓ التعامل مع الغير يتم باسم أحد الشركاء، وليس باسم الشركة.
- ✓ مناسبة للمشاريع القصيرة أو المؤقتة.

يمكن المقارنة بين هذه الشركات في الجدول أدناه:

العنصر	شركة التضامن	شركة التوصية البسيطة	شركة المحاصة
عدد الشركاء	2 فأكثر	2 فأكثر (نوعان من الشركاء)	2 فأكثر
الإدارة	كل الشركاء	الشركاء المتضامنون فقط	حسب الاتفاق الداخلي
المسؤولية	غير محدودة ومتضامنة	غير محدودة للمتضامين فقط	حسب الشروط والعقد
ظهور الشركة قانونياً	نعم (شخص معنوي)	نعم (شخص معنوي)	لا (شركة خفية)
التسجيل القانوني	واجب	واجب	غير مطلوب
نقل الحصص	صعب بدون موافقة	صعب جزئياً	ممكن حسب العقد

1.2.2 شركات الأموال: هي شركات تقوم أساسًا على الاعتبار المالي أي على رأس المال المساهم به، وليس على شخصية الشركاء.

يكون الهدف منها تجميع رؤوس أموال كبيرة لممارسة نشاط اقتصادي وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة، ويكون الشركاء مسؤولين في حدود حصصهم فقط

من خصائصها:

- ✓ تقوم على رأس المال وليس الأشخاص.
- ✓ يتمتع الشركاء أو المساهمون ب مسؤولية محدودة (بقدر مساهماتهم فقط)
- ✓ الشخصية القانونية مستقلة عن شخصية الشركاء.
- ✓ الملكية قابلة للتنازل أو البيع (الأسهم قابلة للتداول).
- ✓ غالبًا ما تُدار من قبل مجلس إدارة أو مديرين محترفين.
- ✓ تخضع لإجراءات قانونية دقيقة: التسجيل، المحاسبة، النشر.

1.2.2.1 شركة أسهم: هي شركة رأسمالية يتكوّن رأس مالها من أسهم قابلة للتداول، ويكون كل مساهم مسؤولًا في حدود قيمة الأسهم التي يملكها فقط.

1.2.2.2 شركة ذات مسؤولية محدودة: هي شركة تتكوّن من شخصين إلى عدد معين من الشركاء (يختلف حسب القانون غالبًا حتى 20 أو 50)، ويكون الشركاء مسؤولين في حدود حصصهم فقط لكن لا تُقسم الحصص إلى أسهم قابلة للتداول العام.

2. المؤسسات العمومية: المؤسسة العمومية هي وحدة اقتصادية أو إدارية تمارس نشاطًا ذا طابع صناعي، تجاري، أو خدمي، وتكون مملوكة كليًا أو جزئيًا من طرف الدولة أو الجماعات المحلية، وتهدف أساسًا إلى تقديم خدمة عامة، وقد تسعى أحيانًا لتحقيق أرباح.

أنواع المؤسسات العمومية

يمكن تصنيفها حسب طبيعة النشاط، وطبيعة التنظيم القانوني

حسب طبيعة النشاط نجد:

مؤسسات عمومية ذات طابع إداري (EPA)

- ✓ تمارس نشاطات غير تجارية أو اقتصادية، مثل التعليم، الصحة، الثقافة.
- ✓ ممولة من الدولة.
- ✓ لا تهدف إلى الربح.

♦ أمثلة: الجامعات، المستشفيات العمومية، المدارس.

مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)

- تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً.
- تهدف إلى تحقيق مداخيل مع احترام أهداف الخدمة العامة.
- تخضع أحياناً لقواعد القانون الخاص.

♦ أمثلة:

- شركة المياه والكهرباء (مثل سونلغاز في الجزائر).
- مؤسسة النقل العمومي.
- بريد الجزائر.

حسب الهيكلية القانونية نجد:

1. مؤسسات عمومية اقتصادية (EPE)

2. الهيئات العمومية المستقلة

- ✓ تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية.
- ✓ تتولى مهام رقابية أو تنظيمية أو استشارية.

♦ مثال:

- هيئة ضبط الكهرباء والغاز.
- المجلس الأعلى للمحاسبة.

3. **مؤسسات مختلطة** : هي مؤسسات يتم إنشاؤها من طرف شركاء من القطاع العام (الدولة أو مؤسسات

عمومية) وشركاء من القطاع الخاص (أفراد أو شركات خاصة)، ويكون رأس مالها موزعاً بين الطرفين،

إما بالتساوي أو بنسب مختلفة، حسب الاتفاق.

- ✓ مزيج من التمويل العام والخاص.
- ✓ تُدار من خلال شراكة تجمع الخبرة والمرونة من القطاع الخاص مع الدعم والاستقرار من القطاع العام.
- ✓ تهدف إلى تحقيق الربح وفي نفس الوقت خدمة الصالح العام.
- ✓ تخضع غالبًا للقانون التجاري (مثل شركة أموال).
- ✓ تُمثل نموذجًا من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. (PPP)

ثانيًا: التصنيف حسب المعيار الاقتصادي

يُعتبر المعيار الاقتصادي أحد أهم معايير تصنيف المؤسسات، لأنه يركّز على دور المؤسسة داخل النشاط الاقتصادي، وعلى قدرتها الإنتاجية والمالية. وينقسم هذا التصنيف إلى:

1. حسب النشاط الاقتصادي

يُعدّ النشاط الاقتصادي أحد المعايير الأساسية لتصنيف المؤسسات، لأنه يوضح الوظيفة الإنتاجية أو الخدمية التي تؤديها المؤسسة داخل الدورة الاقتصادية، ويسمح بتمييز طبيعة مساهمتها في الناتج الوطني. يُصنّف هذا النوع المؤسسات بناءً على القطاع أو المجال الذي تنشط فيه، ويمكن تقسيمه إلى:

1.1. المؤسسات الزراعية: هي المؤسسات التي تنشط في استغلال الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه و..... الخ بغرض إنتاج المواد الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية.

الخصائص:

- تعتمد على العوامل الطبيعية (المناخ، التربة، المياه).
- الإنتاج يتميز بالتذبذب تبعًا للفصول والطقس.
- رأس المال محدود نسبيًا مقارنة بالصناعة.
- الإنتاج موجّه أساسًا للغذاء أو المواد الأولية الصناعية.

أمثلة:

- مزارع الحبوب والخضروات.

- شركات إنتاج الألبان والدواجن.
- مشاريع غرس الأشجار المثمرة أو تربية الماشية.

1.2. المؤسسات الصناعية: هي المؤسسات التي تقوم بـ تحويل المواد الأولية أو الخام إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة باستخدام تقنيات ومعدات صناعية.

الخصائص:

- تقوم بخلق قيمة مضافة من خلال التصنيع.
- تعتمد على رأس مال مرتفع وتقنيات متنوعة.
- الإنتاج يتم في وحدات إنتاجية (مصانع، ورشات).
- يمكن أن تكون خفيفة (مواد استهلاكية) أو ثقيلة (صناعات تحويلية كبيرة).

أمثلة:

- مصنع سيارات أو أجهزة إلكترونية.
- معمل نسيج أو أحذية.
- وحدة إنتاج العصائر أو معلبات.

1.3. المؤسسات التجارية: هي المؤسسات التي تتكفل بـ شراء السلع وإعادة بيعها، سواء كانت موجهة للاستهلاك المباشر أو للأنشطة الاقتصادية الأخرى، دون تغيير جوهري في طبيعتها.

الخصائص:

- حلقة وصل بين المنتج والمستهلك.
- تعتمد على مهارات التسويق، والتخزين، والنقل.
- لا تنتج سلعا بل تتاجر بها.
- تساهم في تنشيط السوق وتنظيم العرض والطلب.

أمثلة:

- محلات البيع بالتجزئة.
- تجار الجملة.

1.4. المؤسسات الخدمية: هي المؤسسات التي لا تقدم سلعاً مادية بل تقدم خدمات غير ملموسة ذات قيمة مضافة موجهة للأفراد أو المؤسسات.

الخصائص:

- لا تنتج أشياء، بل تقدم منافع (مثل النقل، التعليم...).
- يصعب تخزين الخدمات، فهي تُستهلك في لحظة تقديمها.
- تعتمد على العنصر البشري بشكل كبير.
- يمكن أن تكون خدمات عامة أو خاصة.

أمثلة:

- شركة نقل بري أو جوي.
- بنك أو مؤسسة تأمين.
- مستشفى، فندق، مدرسة خاصة.

خلاصة:

أمثلة واقعية	النشاط الرئيسي	نوع المؤسسة
مزرعة حبوب، تربية ماشية	استغلال الأرض لإنتاج غذائي أو نباتي	زراعية
مصنع سيارات، معمل أغذية	تحويل المواد الخام إلى سلع	صناعية
تاجر جملة، موزع مواد غذائية	شراء وبيع المنتجات دون تحويل	تجارية
بنك، شركة نقل، فندق	تقديم خدمات غير مادية	خدمية

2. تصنيف المؤسسات حسب رقم الأعمال السنوي (Chiffre d'affaires)

هو إجمالي قيمة المبيعات التي تحققها المؤسسة خلال سنة مالية.

أهميته في التصنيف:

✓ يوضح حجم النشاط التجاري للمؤسسة.

✓ كلما ارتفع رقم الأعمال، اعتُبرت المؤسسة أكبر من الناحية الاقتصادية.

نوع المؤسسة حسب رقم الأعمال

رقم الأعمال (تقديري)	نوع المؤسسة
أقل من 20 مليون دينار	مؤسسة صغيرة
بين 20 و 200 مليون دينار	مؤسسة متوسطة
أكثر من 200 مليون دينار	مؤسسة كبيرة

ملاحظة: القيم تختلف حسب القوانين الوطنية لكل بلد

3. تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال (الموارد البشرية)

عدد العاملين أو المستخدمين الرسميين في المؤسسة وهو مؤشر يُستخدم كثيرًا في الإحصاءات وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة ناشئة	من 1 إلى 8
مؤسسة مصغرة	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 50
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250
مؤسسة كبيرة	أكثر من 250

♦ يُستخدم هذا المؤشر في سياسات الدعم، التكوين، والتمويل.

4. تصنيف المؤسسات حسب رأس المال

رأس المال هو المبلغ المالي المستثمر في المؤسسة من طرف المالكين أو الشركاء عند التأسيس، ويُستخدم في شراء الآلات، التجهيزات، والتمويل الأولي.

♦ أهميته:

- يعكس قدرة المؤسسة على الاستثمار والنمو.
- يستخدم لتقييم حجمها وملاءتها المالية.
- المؤسسات الكبيرة تحتاج لرأس مال ضخم لتغطية نفقات الإنتاج والتشغيل.

نوع المؤسسة	رأس المال
صغيرة/مصغرة	أقل من 1 مليون دينار
متوسطة	بين 1 و10 ملايين دينار
كبيرة أو استثمارية	أكثر من 10 ملايين

ثالثا : المعيار التنظيمي في تصنيف المؤسسات

المعيار التنظيمي هو تصنيف يُعتمد لتحديد نوع المؤسسة وفقاً ل هيكلها الإداري والتنظيمي، أي الطريقة التي تُنظّم بها الأقسام، وتوزّع بها المهام والمسؤوليات، وعدد الموظفين، ودرجة تعقيد الإدارة ومن أهم المؤشرات المستخدمة نجد:

1. عدد العمال (الموارد البشرية) يُستخدم لتقدير حجم الهيكل الإداري. فكلما زاد عدد العمال، زادت الحاجة إلى تنظيم إداري أكثر تعقيداً.

مثال:

مؤسسة بها 10 عمال = تنظيم بسيط
مؤسسة بها 500 عامل = تنظيم هرمي ومتخصص

2. عدد المستويات الإدارية : يُقصد بها عدد "الطبقات" أو "الدرجات" بين الإدارة العليا والعاملين ويعكس هذا المؤشر عمق التسلسل الإداري.

مثال:

- مؤسسة صغيرة = مستوى أو مستويين فقط (مالك → عمال)
- مؤسسة كبيرة = 5 مستويات أو أكثر (مدير عام → مدير تنفيذي → رئيس قسم → مشرف → موظف)

3. درجة تقسيم المهام (التخصص): حسب هذا المؤشر يتم الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ✓ هل يتم توزيع المهام بدقة على أقسام متخصصة (إنتاج، تسويق، مالية...؟)
- ✓ أم أن المؤسسة تعمل بطريقة موحّدة ومرنة دون تقسيم صارم؟

كلما كان التقسيم دقيقاً، دلّ على وجود تنظيم إداري متقدم.

4. وجود هيكل تنظيمي رسمي: حسب هذا المؤشر يتم معرفة

- ✓ هل تملك المؤسسة هيكلًا تنظيميًا مكتوبًا ومُعلنًا (Organigram) ؟
- ✓ هل توجد أدلة تنظيمية؟ توصيف وظيفي؟ مهام محددة لكل منصب؟

♦ المؤسسات الكبيرة تعتمد على هيكل رسمي صارم، بينما الصغيرة تعتمد على التنظيم غير الرسمي.

5. طرق اتخاذ القرار

- هل تتخذ القرارات بشكل مركزي (من الإدارة العليا فقط)؟
- أم توجد صلاحيات موزعة (لامركزية) على رؤساء الأقسام والفرق؟

♦ القرار المركزي يُشير إلى بساطة التنظيم، واللامركزي يدل على تعقيده واحترافيته.

6. درجة البيروقراطية: تُقاس بوجود

- ✓ تعليمات مكتوبة كثيرة.
- ✓ إجراءات معقدة.
- ✓ تسلسل إداري صارم.

♦ المؤسسات الكبيرة عادةً ما تكون أكثر بيروقراطية من الصغيرة.

مقارنة تنظيمية بين أنواع المؤسسات

مؤسسة ناشئة (Startup)	مؤسسة مصغرة (Micro)	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة
عدد الموظفين 1 إلى 8 (قابلة للنمو)	1 إلى 10 غالبًا	أقل من 10-20	بين 20 و 250	أكثر من 250
الهيكل الإداري مرن جدًا / أفقي	بسيط وشخصي	بسيط / غير رسمي	منظم نسبيًا	معقد / هرمي
سرعة اتخاذ القرار عالية جدًا / مرنة	عالية / فردية	عالية	متوسطة	بطيئة نسبيًا
تقسيم المهام مرن / أدوار متعددة	غير واضح أو مزدوج	محدود أو غير واضح	نسبي	دقيق ومتخصص
درجة البيروقراطية شبه معدومة	منخفضة جدًا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة

التصنيف حسب المعيار الجغرافي يُقصد به تصنيف المؤسسات وفقاً لنطاق انتشارها الجغرافي ومجال نشاطها من حيث الحيز المكاني الذي تغطيه، سواء كان محلياً، وطنياً، أو دولياً. و عليه تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار الى:

1. مؤسسة محلية:

- ✓ تنتشط داخل نطاق جغرافي ضيق جداً مثل بلدية أو حيّ؛
- ✓ تستهدف زبائن من محيطها فقط؛
- ✓ محدودة من حيث الإمكانيات والانتشار؛

♦ مثال :محل تجاري في حي، ورشة حرفية في بلدة.

2. مؤسسة جهوية (إقليمية):

- ✓ يغطي نشاطها عدّة ولايات أو مناطق داخل نفس الدولة؛
- ✓ قد تكون لها عدة فروع أو موزعين في نفس الإقليم؛
- ✓ تتطلب تنسيقاً داخلياً وتنظيماً متوسطاً؛

♦ مثال :شركة توزيع المواد الغذائية تنتشط على مستوى الشرق الجزائري.

3. مؤسسة وطنية:

- ✓ تنتشر على مستوى كامل التراب الوطني.
- ✓ لها مقر مركزي وفروع في عدة ولايات.
- ✓ تحتاج إلى تنظيم إداري متقدم، وهيكل رقابي على المستوى الوطني.

♦ مثال :شركة الهاتف النقال، مؤسسة تأمين وطنية.

4. مؤسسة دولية أو متعددة الجنسيات:

- ✓ تنتشط في أكثر من دولة، سواء عبر فروع، شركات تابعة أو عبر التصدير؛
- ✓ تتعامل مع قوانين وأسواق وثقافات مختلفة؛

✓ تحتاج إلى استراتيجيات عالمية وتنظيم إداري شديد التعقيد؛

♦ مثال : كوكاكولا، تويوتا، سوناطراك (في بعض أنشطتها خارج الجزائر).

الخلاصة:

يساعد تصنيف المؤسسات في فهم بيئتها، وظيفتها، إمكانياتها، وحدود تدخلها، كما يوفّر هذا التصنيف أساساً لتحليل سلوك المؤسسة في السوق ولصياغة السياسات الاقتصادية المرتبطة بها، لذلك من المهم للطلاب الجامعي الإمام بهذه التصنيفات وتمييز الفروق بينها عند دراسة "اقتصاد المؤسسة".